الكتل اتخذت الشارع طريقاً لتكريس الفوضى وأسست منهجاً سياسياً بلغ الحضيض

الراشد للمقاطعين: لا رموز سياسية في الكويت بعد الأمير

الراشد متحدثاً خلال الندوة

جانب من الحضور (تصوير: أحمد المهلهل)

قانون الـ4 أصوات مليء بالمثالب أهمها شراء الأصوات والتحالفات وتزوير إرادة الناخبين

كتب مصطفى كامل

شن مرشح الدائرة الثانية علي الراشد هجوماً عنيفاً على بعض الكتل السياسية التي إتخذت الشارع طريقاً لتكريس الفوضى والخراب وأسست منهجاً للعمل السياسي بلغ الحضيض في لغته وخطاباته المتدنية التي لا تمت للديمقراطية بصلة.

وخلع الراشد في ندوة جماهيرية حاشدة نظمها خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول في منطقة القادسية صفة الرمزية عن جميع المتسببين في إتلاف الكويت واشعال الفتنة بين جميع شرائحها وأطيافها، نافياً وجود أي رمز سياسي في الكويت بعد سمو الأمير الذي أنتشل البلاد من طوفان كاد يغرقها لولا حكمة سموه في إصدار مرسوم الضرورة الذي وصفه بالدستوري 100 في المئة مستنداً بذلك إلى حكم المحكمة الدستورية الذي أصدرته عام 1982 مشفوعاً بتفسير الضرورة آنذاك بانها مادة سياسية ليست قانونية الأمر في تفسيرها يرجع لصاحب الأمر وحدة.

واستشهد الراشد بالأحداث السياسية التي رافقت مجلس 1971 الذي أصبح من أكثر المجالس إنجازا وإنتاجا بعد مقاطعة قادها المرحوم جاسم القطامي احتجاجاً على تعدد الدوائر الانتخابية ومطالباً بإصدار مرسوم ضرورة لإقرار الدائرة الواحدة فيما شارك فيها النائب السابق أحمد الخطيب وآخرون معه مبيناً أن الدستور واضح في هذا الأمر وقد منح الأمير مطلق الحق في استصدار المرسوم وفقاً للمادة 71.

وبين أن قانون الـ4 أصوات فيه كثير من المثالب والعيوب أهمها شراء الأصوات والتحالفات وتزوير إرادة الناخبين وتهميش الأقليات بما فيها القبائل وتكريس الطائفية والفئوية بين أبناء المجتمع الواحد تأفياً بشدة أن يكون الصوت الواحد هو اقصاء للأغلبية قائلا « إن كان كذلك فلماذا الخوف من المشاركة في العملية الانتخابية التي تحددها أولا وأخيرا إرادة الأمة واختياراتها ؟».

وأكد أن كثيرا من المواطنين يبحثون اليوم عن الحقيقة التي ضاعت بين فريقين جراء مرسوم الصوت الواحد وقال «جربنا قانون الـ5 دوائر بكل سلبياته ومثالبه في 3 مجالس كانت الأسوأ في مخرجاتها مبيناً أن هذا القانون يخضع إلى التعديل كغيره من القوانين الأخرى وليس قرآنا منزها عن الخطأ».

ووصف إرتفاع سقف الحرية والخطاب المتدني الذي بلغ حتى سمو الأمير بالافلاس والافتقار للحجة والدليل لأن الحرية والديمقراطية لهما حدود وضوابط لا يمكن تجاوزها بالألفاظ النابية والكلام البذيء والعفرتة مشيراً إلى أن الدستور كفل حرية الرأي للمواطنين إلا أن مستوى الحوار في المجلس أصبح معيبا، وكثير من الكفاءات الكويتية عزفت عن المناصب القيادية في الدولة خوفاً من الاتهام والتخوين والاهانات التي طالت الكل ولم يسلم أحد منها في الكويت.

وأوضح الراشد أن الاستجواب أداة دستورية رقابية الهدف منها الاصلاح إلا أن كثيرا من النواب استخدموها في مصالح شخصية وأمور ذاتية بعيدة عن هذا الأمر مستشهدا باستجواب قدمه ومجموعة من زملاؤه إلى رئيس الحكومة الأسبق ضيف الله شرار على خلفية بعض التجاوزات التي كشفها ديوان المحاسبة قائلا «قدمنا استجوابا دون أن نطرح الثقة في الرئيس شريطة تعهده إلينا بتطبيق توصيات المحاسبة خلال 3 اشهر وكنا حريصين على جني العنب وليس قتل الناطور وقلنا له بالحرف الواحد نريد الاصلاح وليس رأسك فتعهد الرجل بذلك وأصلح الخلل في الفترة المحددة وكفى الله المؤمنين شر القتال».

> **الحرية لها حدود وضوابط لا يمكن تجاوزها بالألفاظ النابية.. والخطاب المتدني إفلاس وافتقار للحجة**
>
> **الاستجواب أداة دستورية رقابية هدفها الإصلاح وكثير من النواب استخدمها لمصالح شخصية**

وأبدى تفاؤله الشديد خلال الفترة المقبلة التي سيكمل المجلس فيها مدته الدستورية وفقاً لقول سمو الأمير متوقعا أن تفوق المشاركة نسبة الخمسين في المئة لأن الشعب الكويتي لن يخذل وطنه وهذا التصويت سيكون وفق قوله للكويت وليس لعلي الراشد أو غيره من المرشحين.

ولفت الراشد إلى الأداء الحكومي خلال الفترة السابقة وقال ان الحكومة فشلت في كثير من الملفات ولم تكن على المستوى الطلوب منها ونقول لأعضائها كفيتم ووفيتم ولكن المرحلة المقبلة تتطلب رجالات دولة حقيقيين قرارهم نافذ ويمتلكون رؤية واضحة في تنفيذ خطة التنمية المعطلة في هذا البلد الذي كثر فيه الجدل وقل فيه العمل وفق قوله.

ووصف الحكومة السابقة بالمستسلمة والراضخة للأغلبية حتى في مخالفة لائحة المجلس وشبه ضعفها بضعف الرجل المسن حين يرزق بالولد وقال ان الحكومة كانت ترتجف خوفا منهم وكانت تعقد الصفقات معهد درءا للاستجوابات باستثناء أحد الاستجوابات الذي راح ضحيته وفق وصفه الشريف النظيف وزير المالية السابق مصطفى الشمالي الذي تخلت عنه الحكومة وتركته يواجه مصيره وحيدا منفردا.

وأكد وجود استحقاقات الفترة المقبلة أدرجها في برنامجه الانتخابي وأهمها تعديل قانون المناقصات الذي اثبت فشله الذريع بدورته المستندية الطويلة التي عطلت المشاريع التنموية في البلاد إضافة إلى قانون الـBOT الذي دفع الشركات إلى العزوف عن المشاريع وعن الأراضي الفضاء غير المستغلة التي تقدر نسبتها بـ95 في المئة.

وتطرق إلى قانون الإسكان الذي بلغت فيه الطلبات 100 الف طلب لا تزال على قائمة الانتظار وإلى الوضع الصحي الذي لن يتطور وفق قوله إلا بإقرار الضمان الصحي للمتقاعدين كتطبيق أولي ومن ثم منح جميع المواطنين هذا الضمان الذي يكفل لهم الرعاية الصحية في كافة المراكز الطبية الحكومية والخاصة تحت إشراف وزارة الصحة لافتا في الوقت نفسه إلى ضرورة معالجة أزمة المرور وتخفيف حدة الازدحام الذي أصبح وقت الذروة فيه على مدار الساعة.

وكشف الراشد في ختام ندوته عن عدم رغبته في الترشح لانتخابات المجلس المقبل بعد تجربة مريرة خاضها في هذا المجال كثرت فيها الاهانات وتعددت فيها الشتائم واتحدرت معها كل القيم والاعراف والتقاليد حتى أصبح الجو العام في البرلمان مبعثا للهم والكدر وضيق الصدر مؤكدا أن ما استدعاه للمشاركة هو نداء الكويت الذي قطع على نفسه عهدا بتلبيته وعدم خذلان الوطن بعد حملة التشويه التي طالته من بعض أبنائه في الصحف الأجنبية.

(وما توفيقي إلا بالله)

ميثاق العهد والمحاسبة

وصل الحال ببوطننا العزيز لدرجة يصعب احتمالها من التردي وسوء الحال وعلى كافة المستويات من ضياع لسيادة الدستور والقانون إلى ضعف مخرجات التعليم والبطالة السافرة إضافة للمقنعة إلى الإسكان والخدمات الصحية وتفشي الفساد والتصدعات الخطيرة التي أصابت العدالة والمساواة وميدأ تكافؤ الفرص. وشياب الخطط التنموية قصيرة وطويلة الأمد رغم وجود الوفرة المالية ...!! وبتنا وأسرنا مهددين بانقطاع التيار الكهربائي وإلماء خلال الصيف.. ومن أجل إصلاح حال وأحوال وطننا ومحاربة التردي والفساد وإعادة الهيبة والسيادة المطلقة للدستور والقانون أتقدم إليكم إخواني وأخواتي وأهلي في الدائرة الثالثة متحرراً من أي انتماء حزبي أو طائفي أو عرقي اللهم إلا من إرتباطي الوثيق بربي ووطني وشعبي على مختلف انتماءاته العزيزة.. وحرصي الشديد على مصداقيتي واستقلال رأيي وقراري الوطني. أتقدم إليكم بهذا البرنامج أو الأولويات أو لنقل الركائز التي سأجاهد بكل ما أوتيت من قوة لتحقيقها أو تحقيق أكثرها على أرض الواقع الوطني وأبرزها:

١) التخطيط والتنمية:

بالوقت الذي أصبح فيه التخطيط هو أحد أهم مستلزمات التنمية والرقي والازدهار الذي أدركه أسلافنا الكرام بإنشاء وزارة التخطيط.. قامت الحكومة بإلغاء هذه الوزارة المهمة ومركز أي خطة أو تشخيص للمستقبل، لذلك رأينا الضعف يضرب خطة التنمية الوحيدة التي أتت هي ٢٠١٠ التي رغم ضعفها إلا أنها محل إشادة.. ومع ذلك فإننا لا نزال بدون وزارة للتخطيط ولم تعطيل قانونها الذي كان يربط كل الوزارات وميزانياتها بضرورة المرور عليها لأخذ موافقتها المستقبلية.. وإذا ما وفقني العزيز القدير بالفوز بتمثيلكم فإنني سأجاهد من أجل إعادة وزارة التخطيط وأعطائها السلطات القانونية الكاملة وإلزام جميع وزارات الدولة وهيئاتها بتمرير كل احتياجاتها الحاضرة والمستقبلية على وزارة التخطيط لتتمكن من تحديد إحتياجات الوطن للحاضر والمستقبل وبالتالي إعداد الخطط التنموية والملاجية على كافة الأصعدة.

٢) إشراك القطاع الخاص في التنمية:

لقد أهمل القطاع الخاص الكويتي الذي ساهم بفعالية منقطعة النظير في تنمية الدول الشقيقة بالخليج بصورة خاصة وتكلة أقصي عن المشاركة في تنمية وطنه بسبب مجموعة من العقبات وعلى رأسها قانون (البي أو تي) وقانون الخصخصة وضياع الشفافية وتكافؤ الفرص وغيرها من العقبات ما جعل الإستثمار بالكويت غير مجدي بل ومطارد للمستثمر الوطني.. وانحصر الأمر على بعض التجار المتفذين والمتقاضين بالعمل السياسي على شكل فرص لا تتوافر إلا لبعض أصحاب الحظوة السياسية.. لذلك فإنني إذا ما حظيت بثقة أهالي الدائرة الثالثة الكرام سأعمل على تعديل القوانين المعوقة للاستثمارفي الكويت وإصدار تشريعات تدعم المبادرات وتضمن الشفافية والعدالة والمساواة بين الشركات الوطنية.

٣) سيادة الدستور والقانون وتحرير السلطة القضائية:

كان القانون في هذا الوطن ومنذ سنوات أضحى وللأسف (طوفة هبيطة) يتم تطبيقه في أحيان كثيرة وفق المزاج والهوى علاوة على أن هناك قوانين أصدرها مجلس الأمة وهو يعلم بأنها لن تطبق، وفي هذا إساءة كبرى لسيادة القانون بل والمجتمع ككل. إلا أن هجمة شرسة تعرض لها الدستور والقانون وسيادتهما وكذلك هو الحال بالنسبة للسلطة القضائية من قبل الأغلبية المبطلة في مجلس ٢٠١٢ وقبلها عندما كانوا أقلية في مجلس ٢٠٠٩ وهذا ما سأبينه في الندوات الانتخابية إن شاء الله.

٤) قضايا الفساد:

هناك الكثير من قضايا الفساد التي ثارت على الساحة ولكنها مرت مرور الكرام ودون حسيب أو رقيب ومنها قضية الدانو والشل وغيرها الكثير وأتعهد بأنني إذا ما حزت على ثقة جمهور الناخبين فإنني سأجاهد من أجل كشف النقاب عنها وتحقيق العدالة على كل من تجاوز على المال العام.. كما أنني سأقف بالمرصاد لكل محاولة للتجاوز عليه.

٥) دعم قضايا الشباب، والمرأة:

يعاني شباب الكويت من الإهمال سواء كان بقصد أو غير قصد رغم اهتمام سمو الأمير الشخصي بهذه الشريحة المهمة على كل مجتمع متحضر.. ووجدنا معاناتهم في إيجاد الوظيفة المناسبة والعصار فرص العمل... ومعاناتهم في إيجاد السكن المناسب.. كما أن الفئة العمرية الأصغر تعاني من عدم وجود فرص لاستغلال طاقاتهم وتنميتها وتطويرها وإشغال وقت فراغهم بما يعود عليهم بالنفع بل أضحوا فريسة لهجمة الإخوتجية لإفساد عقولهم وعقلها بفساد الفكر... لذلك فإنني سأتصدى للمشاكل التي تعترض شبابنا لإيجاد الحلول العملية لها وبكل فئاتهم العمرية.

٦) تطوير القطاع النفطي:

عالمي ولا يزال القطاع النفطي بالرغم من أهميته لهذا الوطن العزيز وهذا الشعب الكريم من الإهمال الحكومي المتقطع التغيير وسار بعيداً عن التطور، فعلى سبيل المثال الأنابيب التي تقوم بنقل النفط من الحقول إلى موانئ التصدير انتهى عمر أكثرها الافتراضي منذ عشرة أو خمسة عشر عام أو على وشك الإنتهاء في أحسن الأحوال، وكذلك ومنذ التحرير المبارك تراجعت الشركات النفطية عن مبدأ الكويت الذي طبقته في المراحل السابقة.. قبل الغزو الغاشم وخاصة بالقطاعات الفنية.

٧) الحسوبية:

اعشت الحسوبية تمشي مريح في وطننا فبعد أن كان الأمر محصور بالحكومة التي طبقت بفعالية سياسة (هذا ولدنا) دخلت معها أطرافاً كثيرة على الخط يأتي في مقدمتها الأحزاب وأكثر الكتل الموجودة على ساحة العمل السياسي وكان هذا على حساب الكفاءة والأحقية فتولد الإحباط لدى أبناء هذا الوطن وبات كل شيء مستحيل بدون واسطة أو في منأى عن المحسوبية.

٨) البيئـــة:

لقد أهملت بل وتجاوزت الحكومة كل الحدود في تدمير البيئة الكويتية (بقصد أو بغير قصد) مما نقلنا إلى مرحلة الإتلاف وتسميم الأجواء والماء والتربة في كثير من المناطق حيث تنتشر الروائح الكريهة نتيجة لإنشاء المصانع دون دراسة ولا تدقيق ولا معالجة بيئية حصيفة لما تنتجه هذه المصانع من مخلفات ضارة وكأننا في دولة لم تسمع بالتقدم العلمي الحاصل بالعالم.. وعليه فإنني سأخصص جزء مهماً من جهدي لمعالجة تلك الأضرار البيئية التي نتجت عن الإهمال الحكومي ومنع تكرار حدوثها بإذنه تعالى.

٩) الخصخصة:

صارت الخصخصة أو تخصيص الخدمات التي تقدمها الدولة أمراً ضرورياً للإرتقاء بالخدمات وتخفيض أسعارها، بيد أن الشائع لرؤى الحكومة في هذا المضمار يجدها رؤى عقيمة ولا تتطوي إلا على عنوان رئيسي جميل هو الخصخصة، ومقوماته قانون واحد في بضع سفحات ستطبقه على جميع المرافق على أساس تأسيس شركات مساهمة لكل قطاع فالنحه الباب على مصراعيه للاحتكار والتنفيع... وعليه فإنني إذا ما وفقني العزيز سأعمل بجد وإخلاص من أجل إصدار برنامج وطني للخصخصة يأخذ بعين الإعتبار تجارب الآخرين في هذا المجال والاستفادة من الخبرات الكويتية وبما لا يجعل للإحتكار مكان في هذا البرنامج وبحرص شديد على المال العام وأملاك الدولة وحقوق العاملين الكويتيين في المؤسسات المراد تخصيصها.

١٠) تحصيل حقوق المواطنين الواسطة:

يئن المواطن تحت وطأة الواسطة التي أصبحت وحشاً كاسراً... فمن لا واسطة له يجد في أحياناً كثيرة حقوقه القانونية مهضومة، لذلك فإنني سأعمل في حال وفقني القادر لمعالجة هذه المعضلة من خلال تفعيل القوانين والأنظمة ومعالجة أوجه القصور والنقص التي تفتح أبواب الواسطة... وبما أن هذا يتطلب الكثير من الجهد والوقت لإنجازه فإنني سأقف مع إخواني وأخواتي وأساعدهم بكل ما أوتيت من قوة وقدرة لتحصيل حقوقهم القانونية التي كفلها القانون... إنني سأعمل على مسارين الأول عام من خلال معالجة الخلل الموجود بالقوانين والأنظمة... والثاني مساعدة أهل الحقوق لتحصيل حقوقهم حتى يتم القضاء على المشكلة.

١١) أفكار لمعالجة بعض القضايا المتنوعة:

لا أريد طرح جميع ما يدور في ذهني من أفكار إصلاحية حتى لا أثقل على إخواني وأخواتي، ولكن لدي أفكار تتعلق بالإنفتاح على العالم المتقدم لعمل أو للمساعدة في حل الكثير من مشاكلنا الإدارية والتعليمية والمالية والقانونية ومشكلة البطالة السافرة والمقنعة وكيفية الإستفادة من خبرات الإخوة والأخوات المتقاعدين، وغيرها من المشاكل والقضايا العالقة، فالشائع يرى أن الحكومة ومنذ زمن بعيد وكلما واجهتها مشكلة معينة فإنها تستقدم الحلول من بعض الدول التي تعاني ولا تزال من مشاكل.... لذلك وجدنا أنفسنا نستورد البيروقراطية والكثير من الأمراض الإدارية والقانونية وندفع في سبيل ذلك المال الكثير لتوظيفها في مؤسساتنا ووزاراتنا علماً بأن هذه المشاكل عانت منها المجتمعات المتقدمة ولديها تجارب قيمة في حلها ونحن لدينا المال والرغبة في حل مشاكلنا فلماذا لا نستفيد من تجارب الآخرين ونبدأ من حيث انتهوا لندفع عجلة التنمية والتقدم في وطننا العزيز؟؟ خصوصاً وأننا سندفع المال، فلماذا لا ندفعه للحصول على الحلول الناجحة، وهذا ما سنقوم بالعمل على تحقيقه من خلال العمل على إصدار تشريع يفرض الإستعانة - في حال الحاجة - بالدول المتقدمة.

هذه هي المحاور الرئيسية لخطة عملي التي أعاهد العزيز القدير ثم إخواني وأخواتي وأهلي الناخبين في الدائرة الثالثة وعموم الشعب الكويتي الكريم على الالتزام بها وأن أعمل بجد وإخلاص من أجل تطبيقها على أرض الواقع الوطني، علماً بأنني على ثقة كبرى بأنها ممكنة التحقيق وتتسق مع الدساتير والقانون ولا يتطلب تحقيقها إلا الإخلاص والمثابرة والإيمان وهذا ما تعاهدكم عليهم.

كما وسيكون لي موقف يتوخى الحرص الشديد على مصالح الكويت العزيزة وأهلها الكرام في كل ما يستجد من أمور، كما أود أن أؤكد بأنني على استعداد لتبني أفكاركم واقتراحاتكم القيمة والتي فيها خدمة للوطن العزيز. هذه باختصار شديد رؤاي الانتخابية التي أمل أن تجد القبول لدى جمهور الناخبين في الدائرة الثالثة لتجد طريقها لمجلس الأمة ومن ثم للتطبيق العملي على واقعنا الوطني.

وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أطالبكم بالاحتفاظ بهذا البرنامج لمحاسبتي إذا وفقني العزيز القدير بالفوز بثقتكم بعد أربع سنوات وتقييمي على ضوء ما تحقق منه.

هذا وحفظ الله الكويت العزيزة وأهلها الكرام من كل سوء.

والله ولي التوفيق،،،

باسل جاسر الجاسر